

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٦ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٧

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال

لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٩/٨/٢٠١٦

باعتماد الموازنة التخطيطية للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٨/١٢/٢٠١٦ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٧ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٥٩٨٩٣٤٣ ج (فقط خمسة ملايين وتسعمائة وتسعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وأربعون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٥٥٣٢٣٥٣ ج (فقط خمسة ملايين وخمسمائة واثنان وثلاثون ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وخمسون جنيهاً لا غير) بقائض قدره ٤٥٦٩٩٠ ج (فقط أربعمائة وستة وخمسون ألفاً وتسعمائة وتسعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٨/١٢/٢٠١٦

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرفة التجارية

أ/ مصطفى عبد الرحمن عويضة